

## المحور الثاني التحديات البيئية وآثارها القانونية



## الزحف العمراني ضرر ملموس وحلول قانونية مقترحة

أ.و. (سماؤ صبر علوان) أ.م كلثوم صبيح محمد

كلية القانون / الجامعة المستنصرية

### المخلص

يمثل الزحف العمراني حالة عامة تشترك فيها جميع دول العالم ويقصد به كل توسع حاصل في مساحة المدينة نتيجة الزيادة المستمرة في اعداد السكان سواء كان ذلك في سكن منتظم أو غير منتظم ويتضمن هذا التوسع تغيير الاراضي المحيطة ، زراعية كانت هذه الاراضي ام اراض فارغة، الامر الذي انعكس سلبا على المجتمع ككل من خلال خلق خلل في التوازن البيئي ، بمعنى ان الزحف العمراني في حقيقته يحدث زيادات مستمرة في مساحة المدينة نتيجة عوامل معينة أدت إلى التوسع وأحدثت فجوة حقيقة بين المساحات المحددة للاراضي الزراعية والاراضي المخصصة للبناء. وللزحف العمراني عوامل متعددة ادت الى انتشاره أبرزها سياسة الدولة فضلاً عن العامل المادي كما أن للعوامل الاجتماعية أيضاً دوراً بارزاً من خلال رغبة بعض سكان المدن في السكن في ضواحي المدينة الامر الذي نجم عنه اضرار لعل أبرزها تمثل بتلك العمل الخدمي الناجم عن ارتفاع الكثافات السكانية و من ثم تعدد المشاكل العمرانية الناجمة عنها كمشكلة الصرف الصحي وتوفير مياه الشرب والتطور في الخدمات التعليمية والصحية والترفيهية، فضلاً عن ظهور مشاكل في النقل وغير ذلك من الاضرار .

وبغية توضيح هذا الموضوع تم تقسيم هذا البحث الى مبحثين خصص اولهما لتحديد المقصود بالزحف العمراني وعوامله وما ينجم عنه من مشاكل واضرار في حين خصص المبحث الثاني لبيان الحلول القانونية المقترحة لمواجهة هذه الظاهرة وبيان النصوص القانونية الواجبة التطبيق او التعديل لمواجهة الزحف العمراني .

كلمات مفتاحية : زحف – عمراني – اضرار – تنظيم قانوني

### المقدمة

لا يقتصر الزحف العمراني على مجموعة من الدول بل هو حالة عامة تشترك فيها جميع دول العالم ويتمثل بكل توسع حاصل في مساحة المدينة نتيجة الزيادة المستمرة في اعداد السكان سواء كان ذلك في سكن منتظم أو غير منتظم ويتضمن هذا التوسع تغيير الاراضي المحيطة ، زراعية كانت هذه الاراضي ام اراض فارغة، الامر الذي انعكس سلبا على المجتمع ككل من خلال خلق خلل في التوازن البيئي ، بمعنى ان الزحف

العمراني في حقيقته يحدث زيادات مستمرة في مساحة المدينة نتيجة عوامل معينة أدت إلى التوسع وأحدثت فجوة حقيقة بين المساحات المحددة للاراضي الزراعية والاراضي المخصصة للبناء.

وللزحف العمراني عوامل متعددة أبرزها سياسة الدولة من خلال استحداث الأحياء السكنية الجديدة في أو بالقرب من الأراضى الزراعية فضلاً عن العامل المادي الذي من خلاله يتم أغراء أصحاب الأرض الزراعية الواقعة في ضواحي المدن واستغلالها لأغراض غير زراعية ، كما أن للعوامل الاجتماعية أيضاً دوراً بارزاً من خلال رغبة بعض سكان المدن في السكن في ضواحي المدينة ، إذ يقتطعون مساحات معينة من الأراضى الزراعية ويحولونها إلى أرض سكنية ترفيهية فقط دون الاستفادة منها في الزراعة ، فهذه العوامل وغيرها أدت الى انتشار ظاهرة الزحف العمراني وما نجم عنها من اضرار تمثلت بتلك العمل الخدمي الناجم عن ارتفاع الكثافات السكانية و من ثم تعدد المشاكل العمرانية الناجمة عنها كمشكلة الصرف الصحي وتوفير مياه الشرب والتطور في الخدمات التعليمية والصحية والترفيهية، فضلاً عن ظهور مشاكل في النقل تتمثل بالازدحام المروري اذ ان زيادة الزحف العمراني من شأنه ان يؤدي إلى زيادة استخدام طرق النقل مما يتطلب التوسع في شبكات الطرق وتحسينها أو نصب الجسور وبالتالي تكسب الازدحام المروري وحوادث مرورية وما يسببه من تلوث وإخلال بالنظام البيئي، كما ان الزحف العمراني وما نجم عنه من تشجيع على التجاوز على الاراضي الزراعية وغير الزراعية سواء كانت مملوكة للأشخاص أو مملوكة من قبل الدولة افرز حالة من الفوضى وحدثت مشاكل اجتماعية وثقافية ، ولا بد من الاشارة كذلك الى ان الزحف العمراني التهم سلة غذاء المدينة خصوصاً الخضروات و التمرور و تغير المزارع من كونه منتج للمواد الى مستهلك لها مع ملاحظة ان ضعف المردود المادي الناتج عن زراعة المحاصيل والخضروات حفز أصحاب البساتين الزراعية على تفتيت تلك الاراضي ومن ثم بيعها أو بناؤها أما وحدات سكنية أو محال تجارية وبالتالي يعد ذلك مردوداً مرتفعاً بدلاً من الانتاج الزراعي المتذبذب بين سنة وأخرى، واخيراً فان التعدي على الاراضي الزراعية ساهم في تشوية معالم المدينة نظراً لانتشار السكن العشوائي.

وبغية توضيح هذا الموضوع تم تقسيم هذا البحث الى مبحثين خصص اولهما لتحديد المقصود بالزحف العمراني وعوامله واسبابه في حين خصص المبحث الثاني لبيان الحلول القانونية المقترحة لمواجهة هذه الظاهرة وبيان النصوص القانونية الواجبة التطبيق او التعديل لمواجهة الزحف العمراني .

### المبحث الاول : التعريف بالزحف العمراني

يقضي توضيح المقصود بالزحف العمراني تعريفه وبيان اسباب عده كظاهرة اجتماعية وهذا ما سنوضحه في المطلبين الاتيين

### المطلب الاول : مفهوم الزحف العمراني

سنحاول في هذا المطلب بيان تعريف الزحف العمراني وخصائصه في فرع اول ومن ثم بيان انماط الزحف العمراني ومحدداته في فرع ثاني وكالاتي

### الفرع الاول : تعريف الزحف العمراني

لا يوجد اتفاق بين الفقهاء حول اعطاء تعريف محدد للمقصود بالزحف العمراني رغم اتفاقهم على تحديد خصائص مميزة للمناطق التي تعرضت للزحف لان هناك مصطلحات فرعية تتدرج منه ، وكفكرة عامة تطلق تسمية الزحف العمراني على كل توسع في عدد السكان بعيدا عن مركز المدينة الى المناطق المتطرفة التي تعرف بالضواحي والتي تكون كثافتها قليلة في الغالب ، وهو يعد في الغالب بمثابة تطور طبيعي للتمدن وزيادة عدد السكان والمهاجرين من الريف الى المدن او الى بلدان اخرى<sup>(١)</sup>.

وقد تم تعريف الزحف العمراني بانه " توسع المدينة وضواحيها على حساب الأراضي الزراعية والمناطق التي تحيطها " <sup>(٢)</sup> فالزحف العمراني في حقيقته يؤدي الى تغيير وتحويل المناطق الريفية الزراعية الى مدن كبيرة بشكل تدريجي نتيجة زيادة الكثافة السكانية في تلك المناطق المشمولة بالزحف ، بمعنى ان هذا الزحف يؤدي الى عدم تساوي توزيع الموارد الطبيعية والخدمات كونه يمثل نموا غير متكافئ وغير منظم وغير مخطط له وهو بالنتيجة يحول المناطق الريفية الى مدن كبيرة وبكثافة سكانية عالية .

وقيل بانه يقصد بالزحف العمراني " النمو غير المنسق ، اي التوسع للمجتمع بدون النظر الى عواقب التوسع ، ... فانه النمو العمراني غير المخطط له والنمو التزايد الذي يعتبر بانه غير مستديم " <sup>(٣)</sup> ، كما عرف بانه " اتساع الرقعة الجغرافية الحضرية ( المركز الحضري ) وتنتج عن هذا التوسع إضافة اراضي جديدة لأصل مساحة المركز الحضري " <sup>(٤)</sup>

اما اهم المميزات والخصائص التي يمكن من خلالها تبيين وجود هذا النوع من الزحف فتتمثل بالاتي :

- ١- انتشار المباني ذات الاستخدام الواحد اي تلك الابنية التي تنشأ خصيصا من اجل غرض واحد ايا كان نوع هذا الغرض سكنيا ام تجاريا ام تعليميا ام صناعيا
- ٢- قلة الكثافة السكانية لان من اهم مميزات المناطق المشمولة بالزحف العمراني امتلائها بالمناطق الفاصلة والتي تمثل في حقيقتها مساحات واسعة نسبيا كالاراضي الخضراء والحدائق فضلا عن الطرق ومواقف السيارات .

<sup>١</sup> - عبد القادر ، حسن ومنصور حمدي أبو علي ، الأساس الجغرافي لمشكلة التصحر ، ط ١ ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٨٩ ، ص ٩٠

<sup>٢</sup> - الموقع الالكتروني - <https://mawdoo3.com/A> تاريخ الزيارة ٢٠٢١ / ٤ / ٢٨

<sup>٣</sup> - مايكل باتي وايلينا بيسوسي ، التكدس نقلا عن الموقع الالكتروني نفسه

<sup>٤</sup> - المظفر، عبد المهدي سليم، عوامل التوسع الحضري لمدينة البصرة، مجلة كلية الآداب ، جامعة البصرة،

٣- تقليل مساحات الاراضي الزراعية وزيادة الحدائق والمروج الخضراء وما ينجم عن ذلك من اثار بيئية سلبية .

### الفرع الثاني : انماط الزحف العمراني ومحدداته

هناك ثلاثة انماط للزحف العمراني وهي

#### أ - النمط التراكمي

يرتبط هذا النمط بعملية ملئ الفراغات الموجودة داخل المدينة، حيث توجد داخل اغلب المدن مساحات واسعة

تركت لأسباب شتى ولكن سرعان ما امتلات اجزاء منها بعد أن ظهرت الحاجة المتزايدة لها وبهذا تكون المدينة قد تراكم لديها البناء في سد هذه الفراغات كان يلجا السكان الى البناء على مشارف المدينة نتيجة ارتفاع الاسعار داخل المدينة ويمكن تلمس هذا النمط في العشوائيات التي بدأت تغزو اغلب مناطق بلدنا الامر الذي نجم عنه تغيير صورة التركيب الداخلي للمدن<sup>(١)</sup> .

#### ب - النمط القافر

هناك تجمعات سكنية قد تظهر في مناطق بعيدة عن مركز المدن بحيث تفصلها عنها منطقة زراعية أو غير ذلك ولكن ترتبط معها بعلاقات وثيقة، ولكن من الممكن أن تتطور هذه المناطق مستقبلاً مشكلة مع المركز منطقة حضرية متصلة ويتجسد سبب القفز هذا بامور عديدة لعل ابرزها كون الارض مملوكة لاكثر من جهة حكومية بمعنى ان عملية الزحف العمراني عليها تحتاج لموافقات مؤسسات متعددة الامر الذي يؤدي الى القفز عليها وتجاوزها ، اضافة الى هذا السبب قد يتجسد في ارتفاع الاسعار في مركز المدينة وعدم مقدرة السكان على مواجهة ذلك الارتفاع مما يضطرهم إلى البحث عن مواقع أرخص نسبياً أو بسبب الزخم السكاني الشديد في المركز وعدم صلاحيته للسكن وخاصة عند العوائل ذوات الدخول العالية مما يؤدي بهم إلى التوجه إلى المناطق المفتوحة وبخاصة الزراعية منها.<sup>(٢)</sup>

#### ج - نمط النوى المتعدد

يحدث هذا النمط عندما تنهياً عوامل معينة لوجود نواة أو عدة أنويه قريبة من المدينة، ويفعل عوامل عدة

مرتبطة بالنمو والتوسع تندمج تلك النواة أو الأنويه معها مكونة مدينة كبيرة وتشكل وحدة كاملة من حيث الأنشطة والفعاليات .

اما فيما يتعلق بمحددات الزحف العمراني فان تعرض المدن إلى هذه الظاهرة بشكل واسع بسبب نمو المدينة على حساب الاراضي الزراعية من اجل سد حاجتها من

<sup>١</sup> - مسلم كاظم حميد الشمري ، التحليل المكاني للتوسع والامتداد الحضري للمركز الحضرية الرئيسية في محافظة ديالى، أطروحة دكتوراه، كلية التربية ( ابن رشد ) ، جامعة بغداد، 2006 ، ص 72

<sup>٢</sup> - افراح ابراهيم شمخي الاسدي، التوزيع المكاني لاستعمالات الأرض الحضرية لمدينة المدحتية في محافظة بابل، رسالة ماجستير، كلية التربية ( صفي الدين الحلي ) جامعة بابل، 2009 ، ص 20

متطلبات استعمالات الأرض ومنها السكنية لهذا نجد أن المدينة تواجه بعض العوائق والمحددات في طريق نموها العمراني منها ما هو طبيعي اي لا دخل لارادة الانسان في وجودها كالأنهار وارااضي الزراعية ، في حين ان النوع الثاني من المحددات يكون مصطنعا بفعل الانسان كعائدية الاراضي لدوائر حكومية متعددة ، ولا بد من التاكيد على اختلاف تاثير كل محدد تبعاً لنوعيته وموقعه والبعد التاريخي له وكالاتي :

#### ١- محددات طبيعية:

ويقصد بها تلك العوائق التي توجد بفعل الطبيعة ولا علاقة لارادة الانسان او فعله في وجودها ومثالها وجود الأنهار التي تعد محدداً طبيعياً للزحف العمراني؛ إذ يؤدي وجود الأنهار الى إيقاف الزحف العمراني أو التقليل من أثره وبالتالي توجيه النمو العمراني في اتجاهات أخرى، كما تعد الاراضي الزراعية وبساتين النخيل من محددات الزحف العمراني للمدينة بسبب وجود القوانين التي تمنع التجاوز عليها ، الا انه لا بد من التاكيد على ان عد الاراضي الزراعية كمحدد للزحف العمراني قد انخفض بعد عام ٢٠٠٣ نتيجة ارتفاع اسعار الاراضي بشكل عام مما شجع اصحاب الاراضي على تفتيتها ومن ثم بيعها للحصول على اكبر قدر ممكن من الاموال لاسيما الاراضي الزراعية الموجودة داخل التصميم الاساسي للمدن او على اطراف المدن الرئيسية<sup>(١)</sup>

#### ٢- المحددات البشرية:

يعد عامل ملكية الأرض من محددات الزحف العمراني بشكل عام وان بدأت قيمته بالتناقص بسبب ارتفاع أسعار الاراضي الزراعية مقارنة مع مردودها المادي الناجم من المنتج الزراعي الامر الذي ولد رغبة عند الكثير من ملاك تلك الاراضي في تفتيتها من خلال تقسيمها الى قطع سكنية بمساحات صغيرة بعد اقتلاع أشجار النخيل وبالتالي بيعها مع غياب واضح للسلطات الرقابية التي كانت فيما سبق تمنع التجاوز على الاراضي الزراعية.

هذا وتعد المؤسسات الحكومية من أهم محددات الزحف العمراني في المدينة والتي تمثل عائقاً أمام التوسع السكني على الرغم من كونها من المتطلبات الأساسية حيث اتخذت هذه المؤسسات موقعاً مهماً في حيز

المدينة وهي من استعمالات الأرض الخدمية وأثرت على اتساع رقعة المدينة وبالتالي فان المدينة قد اضطرت إلى القفز ما وراء هذه المحددات بمسافات مناسبة.

#### المطلب الثاني : اسباب الزحف العمراني

ان انتشار ظاهرة الزحف العمراني ترجع في حقيقتها لجملة من الاسباب لعل ابرزها الاتي<sup>(٢)</sup>:

١- اكتظاظ المدن بالسكان وزيادة النمو السكاني .

<sup>١</sup> - الجنابي، صلاح حميد، التغير في استعمالات الأرض حول المدينة العراقية، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1977، ص ٥٣.

<sup>2</sup> - <https://e3arabi.com/?p=436932>

- ٢- امتلاء المدن بالمؤسسات الحكومية والخاصة فضلا عن البنايات القديمة التي قد لا يرغب اصحابها في هدمها نتيجة زيادة اسعارها بسبب موقعها الجغرافي .
- ٣- سوء التخطيط وعدم التنسيق المستقبلي لبعض المناطق من قبل المؤسسات الحكومية المختصة حيث تؤثر القرارات والأنظمة الحكومية في منح التراخيص لبناء أكثر من مبنى على قطعة أرض واحدة، لعائدية ملكية تلك الأراضي لأكثر من شخص مما يؤدي الى الاكتظاظ السكاني .
- ٤- ضعف البنى التحتية للمدن والحاجة الى التوسع..
- ٥- زيادة التلوث البيئي في المدن نتيجة العوامل السابقة
- ٦- انخفاض اسعار الأراضي والدور خارج المدن مما يدفع سكان المدينة إلى البحث عن الأماكن الأقل غلاءً فضلا عن انخفاض نسبة الضرائب المفروضة في المناطق النائية بالمقارنة مع الضرائب المفروضة في المدينة
- ٧- الرغبة بالابتعاد عن صخب المدينة والضوضاء.
- ٨- تدني الدخل من الأراضي الزراعية وخاصة عندما يجهل المزارعين كيفية استغلال اراضيهم بشكل مثمر وعجزهم عن استخدام الوسائل الصحيحة للزراعة الامر الذي سينعكس سلبا على الناتج ومن ثم سيُجبر المزارعين على ترك الزراعة وتحويل اراضيهم الزراعية إلى أرض سكنية ببناء الشقق السكنية، والمحلات التجارية للحصول على دخل جيد .
- ٩- الرغبة في تحسين المستوى المعيشي الامر الذي يؤدي بالافراد الى ترك القرى والأراضي الزراعية والهجرة إلى المدن، للعمل في الوظائف الحكومية والمكتبية وغيرها.
- ١٠- غياب الوعي وعدم ادراك الدولة باهمية وجود سياسة تخطيطية لاستيعاب النمو الحضري واستعمالات الارض أدى الى تفاقم مشكلة الزحف العمراني .
- ١١- تفضيلات المستهلك التي تتجسد بتفضيل الأشخاص في المجموعات ذات الدخل المرتفع بناء المنازل الأكبر حجما، ولأن هذا الخيار غير متوفر في المدن المزدحمة، الامر الذي يؤدي الى قيام الافراد بالبحث عن المناطق السكنية منخفضة الكثافة حيث يمكنهم بناء منازلهم وفقا لتفضيلاتهم في المساحة.
- ١٢- اصدار قرارات بشأن منح قطع أراضي للموظفين والعسكريين، حيث تم التجاوز على مساحات كبيرة من المناطق الخضراء في التصميم الأساس لمدينة بغداد خلال تنفيذ تلك القرارات، اذ تم اصدار عدة قرارات بشأن تملك واستملاك الأراضي بأنواعها الزراعية وغير الزراعية، ومن تلك القرارات قرار رقم (١١٧) لسنة ٢٠٠٠ الذي تضمن توزيع الأراضي على العسكريين والقادة، وتم تدمير مساحات كبيرة من المناطق الخضراء وتغييرت استعمالاتها من مساحات خضراء الى شقق ومناطق سكنية.

١٣- اصدار تشريعات وقرارات للتشديد في المناطق الزراعية والخضراء، حيث تم اصدار بعض القرارات التي نصت على جواز البناء في المناطق المخصصة لاغراض البستنة والزراعة وفي المناطق الخضراء الكائنة ضمن حدود التصميم، والقيام بالأعمال الإنشائية واقامة الابنية التي تتعلق بهذه الأغراض، وكذلك انشاء المساكن فيها بشرط ان لا تتجاوز كثافة ابنية السكن عن المسكن الواحد لكل خمسة دونمات، وانشاء البنايات السكنية الدائمة والابنية اللازمة لاغراض الزراعة في الاراضي الزراعية على ان تكون بشكل مجمعات، حيث سمحت هذا القرارات بالاستعمالات المشابهة او التي لها علاقة بالاستعمال الزراعي كمزارع تربية الدواجن والحدائق الخاصة مع ما تتطلبه من ابنية لايقوا مرتادياها.

١٤- غياب الرقابة الحكومية ادى الى تحول عدد من المشاتل الى معارض للسيارات او مخازن تجارية، كما تم استغلال الفراغات في المناطق السكنية وتم تحويلها الى متنزهات عامة او مخازن او معارض لبيع الدراجات والسيارات وغيرها من الاستخدامات في داخل المناطق السكنية.

١٥- عدم تنفيذ المناطق المخصصة كأحزمة خضراء أو مناطق عازلة منذ بداية التصميم الأساسي لمدينة بغداد وإهمالها بصورة مستمرة والتجاوز عليها وتحويلها على ضوء واقع الحال إلى استعمالات أخرى تدريجياً.

١٦- استغل تجار العقارات والمضاربين في بيع وشراء الاراضي غياب الرقابة القانونية وبدأوا بشراء حصص الكثير من الفلاحين، ليقوموا بعد ذلك بإعلان كامل عن إزالة شيوخ تلك الأراضي الزراعية وتحويلها إلى أراض سكنية، ليقوموا بعدها بعمليات منظمة للتجريف وقلع الأشجار والحمضيات وامهات النخيل، مضيفين خسائر إضافية الى الاقتصاد العراقي.

### المبحث الثاني : الحلول المقترحة لمواجهة الزحف العمراني

يعد نقص العلم والمعرفة بمخاطر الزحف العمراني وتحديد طرق مواجهته احد اكبر المشاكل القانونية المعاصرة ، لذا يتوجب تثقيف المجتمعات حول الآثار السلبية المترتبة على هكذا زحف ، لان نشر المعرفة في هذا الموضوع يساعد في نمو روح المسؤولية والمساعدة على حل المشكلة ويتحقق ذلك من خلال فهم المجتمع للعيوب المتعلقة بالزحف العمراني والاضرار الناجمة عنه ومن ثم ايجاد الحلول الملائمة لكل صورة من صور الضرر الذي يسببه هذا النوع من الزحف وسنحاول ذكر اهم صور الاضرار الناجمة عن الزحف العمراني في مطلب اول ومن ثم نوضح الحلول التي يمكن ان تحد من هذا الضرر في مطلب ثان .

### المطلب الاول : الاضرار المترتبة على الزحف العمراني

من اهم الاضرار التي يمكن تلمسها نتيجة الزحف العمراني الاتي (١):

١- <https://www.ts3a.com/bi2a/?p=1535> نقلا عن موقع تسعة

- ١- زيادة العبء على السكان نتيجة ضياع الوقت لان من خصائص الزحف انتشار المباني ذات الاستخدام الواحد التي تفصل بينها مسافات واسعة الامر الذي يجبر ساكنيها على اهدار الوقت عند التنقل من البيت الى مكان العمل او الذهاب الى الاسواق وهذا بدوره سيؤدي الى زيادة الانفاق وهدار الاموال لاضطرار ساكني المدن الجديدة الى شراء سيارات او تاجير سيارات للتنقل نتيجة بعد المسافة بين مناطق العمل والسكن والتسوق .
- ٢- قطع الأشجار وتحويل الاراضي الزراعية الى اراض سكنية او صناعية مما جعل الاراضي غير صالحة للزراعة وهذا بدوره يؤدي الى قلة المساحات الصالحة للزراعة حول المدينة بسبب زيادة المناطق التي تم البناء فيها وماينجم عن ذلك من زيادة التصحر بشكل سريع فمع الزمن تفقد التربة العناصر المهمة لنمو النباتات، كما ان قطع الأشجار خصوصاً الحرجية منها يسهل أن تصبح هذه الأراضي هدفاً للتصحر وهذا كله ينعكس سلباً ويقود الى الإخلال بتوازن النظام البيئي وقلة نصيب الأفراد من الأراضي الزراعية التي تنتج الخضروات والفواكه ، كما انه يؤدي الى القضاء على الغطاء النباتي الذي يحيط بالمدينة.
- ٣- زيادة التلوث البيئي باختلاف انواعه من تلوث هوائي والذي قد يصل مراحل مكثفة مثل السحابات السوداء الامر الذي اضفى سمة المدن الملوثة على اغلب المدن الكبرى وانعكس سلباً على صحة الانسان خاصة الجهاز التنفسي والعصبي اضافة الى التأثيرات السلبية على الحياة البرية ، كما يؤدي الزحف العمراني الى حدوث التلوث المائي لان زيادة عوادم السيارات وغيرها من الملوثات التي تنتقل الى الجو تنتقل نسبة كبيرة منها الانهار والبحيرات فالزحف العمراني يترتب عليه زيادة نسبة الوقود والمواد الكيميائية التي تستقر في المسطحات الخضراء وهذا بدوره سيؤدي الى فقدان الموارد النباتية الطبيعية وخاصة النباتات النادرة فضلا عن تعريض الحيوانات البرية الى الانقراض
- ٤- زيادة الضغط النفسي خاصة في المناطق التي تم تخطيطها بشكل سيء والبعيدة عن المدن وذات الكثافة القليلة والتي تعتمد على التنمية الذاتية الامر الذي يؤدي الى انتشار المشاكل الاجتماعية والنفسية كالادمان على المخدرات والامراض النفسية كالتوحد ، فضلا عن زيادة الامراض وخاصة تلك المتعلقة بارتفاع ضغط الدم والسمنة بسبب اعتماد اغلب الافراد في انشطتهم على وسائل النقل لبعدها المسافات ، اذ ان اغلب الانشطة التي يمارسها الافراد تكون اما لاغراض العمل التي تنهك قوى الانسان ، او الانشطة الترفيهية التي تؤثر سلباً على صحة الانسان والتي تمتاز بتقديم الوجبات السريعة وما ينجم عنها من انعكاس سلبي على صحة الافراد .
- ٥- قلة التفاعل الاجتماعي لان طبيعة المجتمعات الناشئة عن الزحف العمراني تجعل كل اسرة تهتم بمصالحها الشخصية فقط دون وجود روابط اجتماعية الامر الذي يقود الى قلة التفاعل ليقصر في نطاق بيئة العمل حصراً .

- ٦- زيادة الانفاق الحكومي والخاص لتنظيم هذه المجتمعات الامر الذي ينعكس سلبا على موازنة الدولة وذلك بسبب اضطرار الحكومة الى انشاء المدارس وبناء مراكز حيوية وخدمتية لهم ، فتوفير الخدمات يتطلب انفاق اموال طائلة مع توظيف اشخاص لشغل هذه الوظائف وتوفير رواتب لهم . كما ان قلة إنتاج المحاصيل الزراعية مع قلة الأراضي الزراعية سيجبر الدولة على استيراد المزيد من هذه المحاصيل تلبية لحاجات أفرادها، فالفرد أصبح مستهلكاً وليس منتجاً في زراعة الأراضي بالحبوب والخضروات والأشجار المثمرة التي تشبع حاجته، وهذا عبء إضافي يتكبده اقتصاد الدولة ويرهقه
- ٧- معاناة السكان لعدم وجود الكثير من الخدمات التي يحتاجونها ، بل قد تنعدم تلك الخدمات او تتأخر لوقت طويل كتركيب انابيب المياه وتوفير خدمات الطاقة الكهربائية .
- ٨- امكانية انتشار الجريمة بشكل مخيف لعدم وجود قوات كافية من الشرطة لتأمين الحماية في تلك المناطق الشاسعة (١)
- ٩- ارتفاع في معدلات البطالة للأفراد الذين كانوا يمارسون عمليات الزراعة وتربية الحيوانات في تلك الاراضي التي تحولت الى كتل اسمنتية، وكذلك الانخفاض في معدلات الدخول، فضلا عن انخفاض معدلات الامن الغذائي وما يتبع ذلك من اثار على الميزان التجاري، حيث ان الاستيراد سيكون هو الحل لمعالجة ظاهرة الانخفاض في الانتاج الزراعي.
- ١٠- انتشار الاحياء الفقيرة والبيوت غير الصالحة للسكن والتي تكون مقرات سكانية مكتظة بالناس وتفتقر الى ابسط المعايير الصحية والخدمية من مجارٍ لتصريف المياه وطرق معبدة وخدمات الماء والكهرباء الامر الذي يؤدي بساكني تلك المناطق للتجاوز على شبكات الماء والكهرباء وما يسببه ذلك من مشكلات كبيرة.
- ١١- واخيرا فان من الاضرار الناجمة عن الزحف العمراني على المناطق الخضراء ما يترتب عليه من تغييرات مناخية " لان المناطق الخضراء من خلال امتصاصها لغاز ثاني اوكسيد الكربون في عملية التركيب الضوئي ستؤثر تأثيرا مباشرا في التغييرات المناخية كما تستخدم قدرة الكلوروفيل في عملية عكس الاشعاعات الشمسية ومن شان ذلك ان يؤدي الى تطيف الاجواء والمناخ، ومن هنا تأتي اهمية المناطق الخضراء بالنسبة لمدينة بغداد وبشكل واضح لما تعانيه المدينة من اكتظاظ سكاني كبير ووجود تلوث للهواء بنسبة كبيرة لاسباب متعددة منها ما تخلفه المركبات ولان المناخ في بغداد حار جاف صيفا لذا فان انحسار المناطق الخضراء نتيجة للزحف العمراني عليها سيزيد

الزيارة ٢٠٢١ / ٥ / ٣- مقال منشور على الموقع الالكتروني <https://mawdoo3.com/> :-<sup>1</sup>

من تفاقم مشكلة ارتفاع درجات الحرارة مما يؤثر بشكل سلبي في حياة الافراد وصحتهم " (١).

١٢- تلاشي مواقع اثرية منذ عصور قديمة أمام زحف المخططات السكنية التي طالت الكثير من المواقع التاريخية على مشارف المدن والمجمعات السكنية وذلك بسبب رغبة تجار المخططات في الثراء المادي ، حيث يمكن ملاحظة ان الزحف العمراني طال الكثير من الاشجار النادرة واسباسات مبان قديمة ومعالم اثرية وتراثية غاية في الاهمية .

### المطلب الثاني : الحلول القانونية المقترحة لمواجهة الزحف العمراني

بغية مواجهة خطر الزحف العمراني كان لا بد من تدخل القانون للحفاظ على الاراضي الزراعية ولعل من ابرز الامور التي يمكن اتباعها في هذا الصدد ما يلي :

- ١- تشديد النصوص القانونية المتعلقة بعدم منح رخص للبناء في الأراضي الزراعية .
- ٢- تشريع قوانين تتعلق بتوجيه التوسع الحضري في المستقبل الى مناطق غير الصالحة للزراعة .
- ٣- سن القوانين اللازمة لذلك ووضع سياسات تتعلق بإدارة الأراضي واستخدامها .
- ٤- إيجاد إستراتيجية العمل البيئي للمحافظة على المناطق الخضراء الموجودة بالفعل مع ضرورة العمل على زيادة رقعتها من خلال الاهتمام بالمخططات الأساسية والالتزام بتنفيذها وعدم التجاوز على المخططات الأساسية.
- ٥- كما يتوجب تشكيل لجنة من ذوي الاختصاص من مجلس الوزراء ووزارة البيئة وأمانة بغداد والجهات الأخرى ذات العلاقة لإمكانية إيجاد حلول للمشكلات التي افرزها تطبيق بعض القوانين وأهمها قانون (١١٧) لسنة ٢٠٠٠، لاسيما ما يتعلق بالأراضي الموزعة على القطع المخصصة لإنشاء غابة صلاح الدين ضمن المخطط الأساس لمدينة بغداد، واختيار أنظمة إدارة بيئية متكاملة بشكل خاص لإدارة المناطق الخضراء.
- ٦- يتوجب كذلك انشاء قاعدة معلومات اساسية واجراء مسح ميداني للتجاوزات الحاصلة ومعالجتها من خلال استخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية (GIS) أسوة بما معمول به في عدد من الدول المجاورة،
- ٧- وضع إطار قانوني ينظم عملية الحفاظ على المناطق الخضراء ورصد المخالفات ووضع العقوبات الصارمة بشأنها.

<sup>١</sup> - الجنابي ، حسن كشاش عبد ، استثمار الحافة الشرقية للهضبة الغربية في عملية التوسع الحضري لمدينة الرمادي ، المؤتمر الجغرافي الأول ، التصحر وأثره على التنمية الإقليمية في محافظة الأنبار ، كلية التربية ، نيسان ، ١٩٩٣ ، ص ١

٨- إنشاء إطار عام لاستعمالات الارض والتخطيط العمراني تتضمن خطاً قطاعية متخصصة وتفصيلية مثل المناطق المحمية والغابات والمناطق الترفيهية والمناطق الزراعية

٩- وضع سياسات إسكانية للمدن بهدف تحجيم الكثافة السكانية الوافدة إليها بإتباع السياسات المقترحة ضمن المخطط الأساس، مع الأخذ بنظر الاعتبار التوزيع المتوازن للأنشطة لعموم المحافظات، من أجل تقليل الزخم السكاني على مراكز المدن من خلال اعتماد مبدأ المناطق الجديدة المقترحة لتوسع المدينة ضمن المخطط الأساس، ويمكن ان يتحقق ذلك من خلال قيام دوائر البلدية باستملاك بعض المساحات الخالية بين المناطق السكانية المزدهمة وتحويلها إلى حدائق عامة.

١٠- وضع تشريعات بيئية خاصة بالمناطق الخضراء أسوة بما معمول به في دول العالم المختلفة.

١١- رسم السياسات الاقتصادية الصحيحة بما يمنع الاكتظاظ السكاني ومنع الزحف في نفس الوقت.

كما ان من اهم الحلول التي يمكن اقتراحها لمواجهة الزحف العمراني استخدام التخطيط لتحقيق النمو الذكي من خلال اعتماد وتبني فلسفة تستند الى مبادئ التصميم والتخطيط والادارة من أجل توحيد جهود المجتمعات المحلية في سعيها لضمان فعالية التنمية التي تضمن تحسين جودة الحياة والانتعاش الاقتصادي فضلا عن ضمان حماية فعالة للبيئة وتعزيز الاحساس بالانتماء للمجتمع .

وعرف النمو الذكي بأنه " التنمية التي تخدم البيئة والاقتصاد والمجتمع ويجاد الموقع الامثل لاستيعاب التنمية الاقتصادية وتدعيمها والاعمال التي توفر فرصا للتوظيف وتوفير قاعدة مالية وتزويد الاحياء بالخدمات والترفيه والتنافس الاقتصادي وتشجيع وسائل النقل النظيف وخلق الحس بالمكان اضافة الى اقامة مجتمعات صحية توفر بيئة نظيفة وتوازن ما بينها وبين التنمية (١)

ولعل من اهم الحلول لمواجهة الزحف العمراني الآتي :

استعمال الارض المختلط والتي يقصد بها القيام بتداخل الفعاليات المختلفة في المجتمع ضمن الارض الحضرية بمعنى ان تكون الاستعمالات متقاربة من بعضها البعض بحيث تؤدي الى زيادة مساحة الاستعمالات العامة للارض وخلق بيئة مفعمة بالحياة من خلال اختلاط السكان وتعزيز الشعور بالانتماء للمجتمع ويتم تحقيق ذلك بجعل سكن الناس قريبا من مواقع عملهم الامر الذي يترتب عليه جعل البيئة السكانية اكثر جاذبية وفعالية مع ضمان ربطها بشبكة من الممرات والمنتزهات الخضراء فضلا عن توفير

١- الجابري، احمد عبد السلام، قياس مؤشرات تحقيق مبادئ النمو الذكي لمشروع مدينة العلم في النجف الاشرف، جامعة الكوفة، ٢٠٠٩، دار النشر، النجف الاشرف، جامعة الكوفة ص ٣٥.

الفضاءات اللازمة لتوفير الراحة وتقليل الامتداد الافقي ومن خلال ذلك يمكن التقليل من ركوب السيارة وجعل المسافات قصيرة بين الاستعمالات المختلفة مع تشجيع حركة المشي او ركوب الدراجة وبالتالي سيتم تقليل مصروفات الطاقة المستخدمة في التنقل وتقليل الاعتماد على السيارات للوصول الى اماكن العمل فضلا عن اختصار الوقت واستثماره .

#### ٢- الاستفادة من الابنية المتراسة

قد يحدث التعارض بين الزحف العمراني مع الحفاظ على الاراضي المفتوحة والخضراء ولازالة هذا التعارض لابد من اللجوء الى التخطيط السليم الذي يستند الى تصميم الابنية في المدينة بطريقة تتسع بصورة عمودية من اجل الحفاظ على الارض من التوسع الافقي مع ضرورة توفير مناطق الترفيه ومواقف السيارات وتحقيق الكفاءة الاقتصادية في خدمات شبكة البنى التحتية.

ان الاعتماد على هذا الاسلوب من شأنه العمل على توفير وحدات صغيرة ومناسبة وتتلائم في نفس الوقت مع متطلبات المجتمع بتوفير السكن الملائم والرخيص مع توفير الخدمات التجارية والمدارس في نطاق مسافة المشي .

٣- خلق انظمة متعددة من وسائل النقل والاتصال والخدمات العامة التي تمتاز بالسهولة والفعالية فضلا عن تحقيقها للعدالة بين جميع افراد المجتمع . مع التاكيد على ان تحقيق فعالية هذه الامور يتوقف على بناء ثقافة صحية تعتمد المشي والنقل النظيف ( ركوب الدراجات) كاساس مع ضمان ربط هذه المجتمعات بواسطة الطرق الرئيسية بشكل كفوء وفعال

ان التشجيع على خيارات نقل متعددة سيؤدي بالنتيجة الى تقليل الهدر في اموال الناس ويمنحهم خيار استخدام الوسيلة التي تلائمهم فضلا عن التقليل من كلف الوقود والمحافظة على البيئة من التلوث .

٤- الحفاظ على الاراضي الزراعية والمناطق البيئية الحرجة مع ضمان المحافظة على جمال الطبيعية والفضاءات المفتوحة .

تعد عملية الحفاظ على الاراضي الزراعية عملية حيوية في اقتصاديات الصحة للمجتمعات ، كما ان عملية الحفاظ على البيئة الطبيعية بمختلف عناصرها ( هواء وماء وتربة ) مع الحفاظ على المناطق البيئية الخاصة المتمثلة بالغابات والمحميات الطبيعية من شأنه التقليل من الظروف المناخية القاسية والكوارث الطبيعية ومن ثم المساعدة في الحفاظ على نوعية الحياة الصحية في مجتمعاتنا ، مع ملاحظة ان بإمكان البيئة التحتية الخضراء خفض التكاليف العامة لادارة المياه والسيطرة على الفيضانات من خلال زيادة المساحات غير المبلطة والتي تمتلك القدرة على تصريف المياه ، كما ان المحافظة على الاراضي الزراعية واراضي الغابات يساهم في الحد من التلوث الناجم عن الكثير من الملوثات في الجو كما ان هناك بعض المناطق تحتوي على نباتات او حيوانات نادرة يتوجب الحفاظ عليها.

٥- تعزيز التنمية وتوجيهها نحو المجتمعات القائمة  
ان التنمية في المناطق التي يمتد إليها الزحف العمراني قد يكون اسهل من التنمية التي تحدث في المناطق القائمة من حيث سهولة الوصول لمواد البناء كما ان هذه المناطق الجديدة كما وضحنا سابقا قد تكون اكثر جذبا للسكن من المركز للاسباب التي ذكرناها في المبحث الاول وخاصة فيما يتعلق بجمال الطبيعة وقلة معدلات التلوث اضافة الى قلة اسعار الاراضي في الاطراف فضلا عن سهولة التنظيم المكاني للمناطق الجديدة بالمقارنة مع المناطق القائمة .

٦- تفعيل الحلول المجتمعية لمواجهة الزحف العمراني  
يمكن للمجتمع نفسه ان يكون حلا لمواجهة الزحف العمراني من خلال المشاركة الفعالة لجميع مكونات المجتمع للعمل وفق اساليب التنمية المستدامة ، مع قيام المؤسسات الحكومية بواجبها في اداء دورها المانع من التجاوز على الاراضي الزراعية وإحياء المراكز والبلدات الحضرية القائمة بالفعل مما يساعد في الحفاظ على البيئة الطبيعية الحالية، وبالتالي الحد من الزحف العمراني، حيث تسعى المناطق الحضرية الجديدة إلى تحويل المجتمعات والأحياء القائمة إلى مناطق متنوعة وتنظيف المناطق الملوثة والمتهاكلة

كما يمكن مواجهة الزحف العمراني عن طريق قيام البلديات بدورها في توعية المواطنين بهذه المشكلة التي تؤثر على المنطقة بشكل كبير ، وتؤدي إلى اضرار على كل من الأراضي الزراعية ، والانتاج ، وبالتالي على المواطنين ، فضلا عن التقليل من اعطاء الرخص للبناء على الأراضي الزراعية .  
واخيرا لا بد من تدخل الهيئة العليا للسياحة والدوائر ذات العلاقة من اجل ايقاف الزحف على المواقع الضاربة بعمق التاريخ ومنع تلاشي الاثار .

### الخاتمة

بعد ان انتهينا من بحثنا والحمد لله ندرج اهم النتائج والمقترحات وكالاتي :

#### أولا : النتائج

- ١- يعد الزحف العمراني مشكلة خطيرة يواجه مختلف مظاهر الحياة الا ان اثره الابرز يكمن في تهديده الحياة الزراعية في المنطقة ، ويجب التخلص أو الحد منها .
- ٢- هناك عدة أسباب تؤدي إلى الزحف العمراني منها سوء التخطيط الحكومي ، وضعف الرقابة الحكومية على المخالفين للقرارات والقوانين التي تحافظ على التخطيط العمراني، اضافة الى الزيادة في عدد السكان بشكل كبير ، والابتعاد عن العمل الزراعي ، مما يؤدي إلى إهمال الأراضي واستخدامها في البناء .
- ٣- اثر الزحف العمراني بشكل سلبي وكبير على الاراضي الزراعية ؛ مما ادى إلى تقليل مساحتها ومن ثم تصحرها وما رافق ذلك من تغييرات مناخية وتلوث بيئي .

٤- أدى الزحف العمراني إلى إهمال الزراعة ، والأراضي الزراعية ، وما نجم عن ذلك من تقليل الانتاج الزراعي للمنطقة ، والاعتماد على الاستيراد لسد الحاجات الغذائية وغيرها .

٥- قيام دوائر الدولة (البلديات) بدورها يمكن ان يؤدي الى الحد من الزحف العمراني ، ويتحقق ذلك من خلال التقليل من إعطاء رخص البناء ، والعمل على توعية المواطنين عن مشكلة الزحف العمراني المنتشرة في المنطقة والحد منها .

٦- هناك العديد من الحلول القانونية والمجتمعية يمكن اتباعها للحد من الزحف العمراني كبناء البيوت بشكل عمودي ، وليس أفقيا للتقليل من مساحة الارض المستخدمة في البناء، والعمل على البناء في الاراضي الوعرة غير الصالحة للزراعة بدلا من البناء في الاراضي الزراعية الخصبة .

#### ثانيا :التوصيات

- ١- العمل على نشر المعرفة والعلم وتوعية المواطنين عن مشكلة الزحف العمراني وخطرها ، بتوزيع النشرات والمجلات لبيان اضراره
- ٢- تقليل منح رخص البناء في الأراضي الزراعية ، ومنع المتجاوزين على الاراضي الزراعية من البناء على تلك الاراضي او تفنيتها
- ٣- العمل على تشجيع المواطنين على العمل في الزراعة ، واستثمار الاراضي الزراعية بدلا من إهمالها ، واستخدامها في البناء ، وعند تعذر ذلك يمكن للدولة استملاك الاراضي الخصبة مقابل بدلات مجزية.
- ٤- تقديم الإرشادات للمزارعين الذين يعملون في الزراعة عن طرق الزراعة الحديثة ، وكيفية استخدام الآلات الزراعية الحديثة في الزراعة للحصول على انتاج افضل .
- ٥- التقليل من التوسع نحو الاراضي الزراعية واختيار مناطق اقل اهمية لتوجيه الزحف العمراني نحوها مع التركيز على اقامة المباني متعددة الأدوار بدلا من المباني ذات الدور الواحد .
- ٦- وضع مشاريع فرز الاراضي والانشاء والاستثمار بطريقة تراعي الافكار الحديثة في مجال التخطيط والتصميم والادارة الحضرية لكي يتم الخروج بمخططات وتصاميم اكثر كفاءة وبما يحقق الراحة والامان والشعور بالمكان .
- ٧- خضوع جميع مشاريع التطوير والافراز والاستثمار للجنة محكمة من ذوي التخصص من اكاديميين وخبراء متخصصين تقوم بمراجعة هذه التصاميم وتقيس مدى استجابتها لمتطلبات المجتمع مع ضمان الحفاظ على الاراضي الزراعية .

### المصادر

- ١- افراح ابراهيم شمخي الاسدي، التوزيع المكاني لاستعمالات الأرض الحضريية لمدينة المدحتية في محافظة بابل، رسالة ماجستير، كلية التربية ( صفي الدين الحلي ) جامعة بابل 2006
  - ٢- الجابري، احمد عبد السلام، قياس مؤشرات تحقيق مبادئ النمو الذكي لمشروع مدينة العلم في النجف الاشرف، جامعة الكوفة، ٢٠٠٩ ، دار النشر، النجف الاشرف، جامعة الكوفة .
  - ٣- الجنابي ، حسن كشاش عبد ، استثمار الحافة الشرقية للهضبة الغربية في عملية التوسع الحضري لمدينة الرمادي ، المؤتمر الجغرافي الأول ، التصحر وأثره على التنمية الإقليمية في محافظة الأنبار ، كلية التربية ، نيسان ، ١٩٩٣
  - ٤- الجنابي، صلاح حميد، التغير في استعمالات الأرض حول المدينة العراقية، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1977 .
  - ٥- المظفر، عبد المهدي سليم، عوامل التوسع الحضري لمدينة البصرة، مجلة كلية الآداب ، جامعة البصرة، العدد 25 سنة
  - ٦- عبد القادر ، حسن ومنصور حمدي أبو علي ، الأساس الجغرافي لمشكلة التصحر .، ط ١ ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٨٩
  - ٧-مسلم كاظم حميد الشمري ، التحليل المكاني للتوسع والامتداد الحضري للمركز الحضريية الرئيسة في محافظة ديالى، أطروحة دكتوراه، كلية التربية ( ابن رشد) ، جامعة بغداد، 1996
- المواقع الالكترونية

<https://mawdoo3.com/>

<https://e3arabi.com/?p=436932>

<https://www.ts3a.com/bi2a/?p=1535->



## النزاعات الدولية حول المياه وآثارها على السلم والامن الدوليين

م. ساره سلام جاسم  
الجامعة المستنصرية / كلية القانون

### الملخص

يعد موضوع المحافظة على السلم والامن الدوليين من المواضيع المهمة في القانون الدولي، لكون هذا الموضوع يؤثر على استقرار العلاقات الدولية فيما يخص الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية بين دول العالم . ومن جانب اخر فإن المحافظة على السلم والامن الدوليين من الاهداف الرئيسية للأمم المتحدة والتي نص عليها في "المادة الاولى" من الميثاق فقد آثرت منظمة الامم المتحدة على نفسها بان تقوم بمنع كل الاسباب التي من الممكن ان تؤدي الى الاخلال بالسلم والامن الدوليين، فضلا عن الاهتمام الواسع والمستمر من قبل الدول الاعضاء في هذه المنظمة، وهذا ما يبدو واضحا من خلال القرارات التي تصدر من قبلها من خلال فروعها الرئيسية والمتمثلة بمجلس الامن والجمعية العامة.

وبما ان ازمة المياه في الانهار الدولية انتشرت وظهرت بصورة واضحة في الآونة الاخيرة بين العديد من الدول في مختلف القارات، فعلى سبيل المثال، ازمة السدود التي انشأت على نهري دجلة والفرات وما تسبب بنقص في مياه هذين النهرين واثارها على المصالح الاقتصادية للعراق، فضلا عن الازمة الحالية بين مصر واثيوبيا فيما يخص انشاء سد النهضة على نهر النيل وما يسببه من مشاكل وازمات بين البلدين.

ولكون المياه في العالم تتجه نحو الندرة والقلّة، ولان هذه الندرة والقلّة سوف تكون سببا لنشوء نزاعات دولية حول العالم مما قد يؤثر على السلم والامن الدوليين، ويهدد حالة الاستقرار العالمي، هذا الاستقرار التي تسعى كل الدول وبالطرق شتى من اجل الحفاظ عليه. وهذه هي المشكلة التي دعنا لاختيار هذا الموضوع، فسوف نتناول موضوعنا بعدة محاور، الاول: ونتكلم فيه عن مفهوم نزاعات المياه الدولية. والثاني: نتناول فيه اثر هذه نزاعات المياه على السلم والامن الدوليين. اما الثالث: نبحث فيه عن معالجات الامم المتحدة لازمة المياه الدولية.

## Abstract

The issue of maintaining international peace and security is one of the important issues in international law, because this issue affects the stability of international relations with regard to political, economic and cultural aspects among the countries of the world. On the other hand, the preservation of international peace and security is one of the main objectives of the United Nations, which was stipulated in "Article 1" of the Charter. The United Nations has opted for itself to prevent all causes that may lead to a breach of international peace and security, as well as concern. This is evident from the decisions issued by it through its main branches, represented by the Security Council and the General Assembly. And since the water crisis in international rivers has spread and appeared clearly in recent times among many countries in different continents, for example, the crisis of dams that was established on the Tigris and Euphrates rivers and what caused a shortage of water in these two rivers and its impact on the economic interests of Iraq, in addition to the crisis The current situation between Egypt and Ethiopia regarding the construction of the Renaissance Dam on the Nile River and the problems and crises it causes between the two countries. And because water in the world is heading towards scarcity and scarcity, and because this scarcity and scarcity will be a cause for the emergence of international conflicts around the world, which may affect international peace and security, and threaten the state of global stability, this stability that all countries seek in various ways in order to preserve it. This is the problem that led us to choose this topic

## المبحث الاول: مفهوم نزاعات المياه الدولية

سوف نتناول في هذا المبحث مفهوم نزاعات المياه الدولية وماهي النزاعات الدولية بصورة عامة والنزاعات الدولية حول المياه بصورة خاصة، وماهي الاسباب التي تؤدي الى نشوء مثل هكذا نزاعات من الممكن ان تهدد السلم والامن الدولي وتجعله عرضة للخطر في ذلك الوقت التي تتظافر فيه الجهود الدولية ومن مختلف الدول والمنظمات الدولية من اجل الوصول الى نوع من الاستقرار العالمي وتفادي وقوع الحروب مهما كان سببها، ولان المياه تعد ثروته الطبيعية موجوده بكثرة في السابق، فلم يتوقع العالم انه من الممكن ان تسبب ندرتها مستقبلا خطرا يكاد يشكل تهديدا للسلم والامن الدولي خاصة عندما تتكالب الدول المسيطرة عليه وعلى منابعه على مصادر الثروات الطبيعية دون ان يكون هناك توزيع عادل وبصورة قانونية منظمة تمنع نشوء الاحتكاكات او التدايعات التي من الممكن ان تؤدي الى نزاع دولي يهدد السلم والامن الدوليين، سنتناول في

المطلب الاول مفهوم النزاعات الدولية بصورة عامة ومفهوم نزاعات المياه بصورة خاصة وفي المطلب الثاني نتناول اسباب نشوء نزاعات المياه الدولية.

### المطلب الاول: التعريف بنزاعات المياه الدولية

قبل ان نعرف معنى نزاعات المياه الدولية، يجب ان نفهم ما المقصود بالنزاع الدولي بصورة عامة.

#### الفرع الاول: تعريف النزاع الدولي

يعرف النزاع الدولي : هو خلاف حول نقطة قانونية او واقعية او تناقض وتعارض الاطروحات القانونية<sup>(١)</sup>. معنى ذلك أن هناك ارتباط بين الشخصية القانونية والنزاع الدولي، فقد يكون الخلاف قانوني كما قد يكون سياسي وقد يكون اقتصادي ونقول أن غالبية النزاعات تكون ذات طبيعة مختلطة. وعليه فالمقصود بالنزاع الدولي: هو خلاف حول نقطة قانونية أو واقعية أو تناقض وتعارض الآراء القانونية أو المنافع بين دولتين<sup>(٢)</sup>. ويعد النزاع دولياً في الحالات التالية :

١. النزاع الذي ينشأ بين دولتين او اكثر .
٢. النزاع الذي ينشأ بين الدول والمنظمات الدولية .
٣. النزاع الذي ينشأ بين منطمتين دوليتين<sup>(٣)</sup>.

#### الفرع الثاني: تعريف نزاعات المياه الدولية

يقصد بنزاعات المياه الدولية: هو النزاع الذي يحدث بين الدول او الولايات من اجل الحصول على الموارد المائية، حيث تعتبر منظمة الامم المتحدة بان نزاعات المياه الدولية تحدث عندما يكون هناك تعارض بين مصالح من يستخدم هذه المياه، سواء كانت مصالح عامة او شخصية. وعلى الرغم من الحروب التقليدية التي نشأت سابقا لم يكن سببها المياه فقط الا انها كانت عاملا في النزاعات التي تبدأ لأسباب اخرى<sup>٤</sup>. وتشمل هذه النزاعات الماء العذب والماء المالح، وتحدث غالبا على المياه العذبة لندرة مواردها، فهي اساس نزاعات المياه الناشئة بسبب الحاجة لمياه الشرب والري وتوليد الطاقة، ولان المياه العذبة مورد طبيعي حيوي موزع بشكل غير متساوي، فإن توفرها يؤثر غالبا على الوضع المعيشي والاقتصادي للدولة والمنطقة، وذلك لان النقص في خيارات امدادات المياه ذات الكلفة المناسبة كما هو الحال في مناطق الشرق الاوسط

١ - حسين قادري. النزاعات الدولية- دراسة وتحليل. دار الكتاب الثقافي، عمان، الاردن. ٢٠٠٨، ص ١٥

٢- ميرل مارسيل. سيسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة حسن نافعة، المستقبل العربي، القاهرة، ط١، ١٩٨٦، ص ٥٠٦-٥٠٧.

٣ - معروف خلدون ناجي. تسوية المنازعات الدولية (مع دراسة مقارنة لبعض مشكلات الشرق الأوسط)، مكتبة غريب، القاهرة، بدون سنة النشر، ص٨.

٤ - عبد القادر زغير مخادمي. الامن المائي العربي بين الحاجات والمتطلبات. دار الفكر، ١٩٩٩ ص ١٣٣.

والذي يعتبر من عناصر المشاكل المرتبطة بالمياه يشكل ضغطا على مستخدمي المياه سواء كانوا افراد او حكومات او شركات، مما قد يؤدي الى العدائية والتوتر، حيث وجدت العلاقة بين عدد من الكوارث الانسانية كالإبادة الجماعية في رواندا وحرب دارفور في السودان بنزاعات المياه.<sup>(١)</sup>

### المطلب الثاني: اسباب نزاعات المياه الدولية

ان الاسباب التي تؤدي الى حدوث نزاعات دولية فيما بين الدول حول مصادر واحواض المياه المشتركة عديدة وكثيرة ، وقد تكون اسباب رئيسية وقد تكون اسباب ثانوية تساهم مع ندرة المياه الى حدوث مثل تلك النزاعات مثل عدم قدرة الدول الوصول الى اليات معينة حول ادارة مصادر المياه الدولية.

### الفرع الاول: ندرة المياه

ان السبب الرئيسي لنزاعات المياه هو ندرة هذا المورد، والذي لا يزال الكثير من الناس يجهل هذه الحقيقة، ففي تقرير الامم المتحدة لعام ٢٠٢١ الخاص بتنمية الموارد المائية والذي تنشره اليونيسكو بالنيابة عن لجنة الامم المتحدة المعنية بالموارد المائية، ان السبب الرئيسي لهدر المياه واساءة استخدامها يكمن في عدم القدرة على الاعتراف بقيمتها، وعلى الرغم من عدم القدرة على تقدير هذه المورد باعتباره من الاسس التي تقوم عليها الحياة، الا انه من الضروري توضيح ابعاد قيمة المياه، ولا سيما في الوقت الذي تتفاقم فيه ندرة المياه في ظل النمو السكاني وتغير المناخ.<sup>٢</sup>

يؤثر العجز المائي على السلام والامن الدوليين، هذه التأثيرات السلبية اما ان تكون مواجهات مباشرة حول مصادر المياه واستخدامها كأدوات ترهيب الى عوقب غير مباشرة. فقد يؤدي الجفاف في جزء معين من العالم الى ارتفاع في اسعار السلع الغذائية وتردي الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية في اجزاء اخرى من العالم و هو ما يفاقم التوترات ويطلق شرارة النزاعات<sup>٣</sup>. ان الرابط واضح جدا بين العجز المائي والعنف، وذلك لان العجز المائي والى وقتنا هذا يشكل عامل مهم في حدوث النزاعات المساحة وفي حالات عديدة. ففي سوريا وبسبب انخفاض منسوب المياه الجوفية في الجزء الشرقي منها، وبسبب زيادة مدة الجفاف، ادى الى نزوح عدد كبير من السكان الى الجهة الغربية وبدوره ادى هذا النزوح الى مشاكل اجتماعية خلفت ورائها الكثير من الاعمال العدائية.<sup>٤</sup>

<sup>1</sup>5-International Water Disputes: A New Breed of Claims, Claimants, and Settlement Institutions IHWRA, Water International, Volume 31, Number 1, March 2006, p3. P4.

<sup>2</sup>6-Mary E. Morris. water scarcity and security concern in the middle east. Emirates center for strategic studies and research. 1998, p31.

<sup>٣</sup> - المياه والسلام الدوليان. مختارات من المجلة الدولية للصليب الاحمر، المجلد ٩٢، العدد ٨٧٩، ايلول ٢٠١٠، ص ٥

<sup>4</sup>8- Commission on Human Security, Human Security Now,2003, p. 15, available at: <http://www.humansecurity-chs.org/finalreport/English/FinalReport.pdf> (last visited 7 September 2010).

وفي اليمن ايضا تأججت النزاعات المسلحة بسبب ندرة المياه، كذلك الحال في دارفور كانت ولا زالت مشكلة المياه هي احد اسباب النزاعات المسلحة هناك، مع ملاحظة ان معظم احواض المياه العابرة للحدود تكون في اماكن توترات ونزاعات مسلحة، سواء كانت نزاعات مسلحة داخل الدولة نفسها او بينها وبين غيرها من الدول.

في السابق كان من النادر ان تكون المياه هي السبب المباشر وراء النزاعات المسلحة الا ان هذا الامر يختلف مع الحاضر، وذلك بسبب تنامي اعداد السكان مما قد يؤدي باندياع النزاعات بين الدول بسبب الندرة في المياه، وقد يتم استخدامها كسلاح للحرب كما فعلت مؤخرا دارفور والصومال والعراق وسوريا.

فقد اطلق الامناء العامون للأمم المتحدة في السنوات السابقة اليمه ومرارا وتكرارا، ففي مناسبة اليوم العالمي للمياه عام ٢٠٠٢ حذر كوفي عنان من " ان المنافسات الشرسة حول مصادر المياه قد اثارته المخاوف لدى الامم المتحدة بان تكون قضايا المياه نواة انزاع عنيف " واذاف " اذا عملت شعوب العالم معا، سنتمكن من تأمين مستقبل مائي ومستدام لنا" ))<sup>١</sup>

### الفرع الثاني: ضعف التعاون الدولي بشأن المياه العابرة للحدود

يمكن التعاون فيما بين الدول من تحسين الادارة البيئية، حيث تعود هذه الفوائد على الانهار ومكامن المياه الجوفية والبحيرات والاراضي الغدقة، وكذلك المناطق الساحلية والمتاخمة، ويؤدي الى عدة فوائد بعضها غير مستغل بالشكل الصحيح، فمن الممكن ان تؤدي الادارة القانونية الفعالة والتعاونية والتنمية المشتركة للمياه الى زيادة انتاج الاغذية والطاقة وتحسن الري وتحد من الفقر، ويحد من الهجرة من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية، ويمكن ان تقلل من الخسائر في الارواح في حال وجود فيضانات، وان اهم وظيفة ممكن ان تتحقق من جراء هذا التعاون هو تخفيف التوترات بين الدول بفضل هذا التعاون وتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول ، حيث تسهم بصورة مباشرة وغير مباشرة في التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية الامن الغذائي والسياسي وتحد من الفقر وتحقق التكامل الاقليمي .<sup>٢</sup>

### المبحث الثاني: اثر نزاعات المياه على السلم والامن الدوليين

كما بينا في المبحث السابق، فأن موضوع النزاعات الناتجة عن ندرة المياه والاشكاليات بين الدول في مسألة تنظيم استغلال المياه الدولية وخاصة مياه الانهار الدولية، حيث ان هذه النزاعات باتت تشكل خطرا على العلاقات الدولية فضلا عن كونها تؤثر على السلم والامن الدوليين، وبما ان مجلس الامن يأخذ على عاتقه مسألة الحفاظ على السلم والامن

<sup>١</sup> - تقرير الامم المتحدة في اليوم العالمي للمياه عام ٢٠٠٤ ، منشور على الموقع الرسمي

للأمم المتحدة وعلى الرابط التالي <https://news.un.org/ar/story/2004/03/20512>

<sup>٢</sup> - مذكرة صادرة عن الامانة العامة للأمم المتحدة عن السلام والامن: التعاون في مجال المياه العابرة للحدود في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، منشور على الرابط التالي :

<https://undocs.org/pdf?symbol=ar/A/64/692>

الدوليين استنادا الى المادة الاولى/ ف١ من ميثاق الامم المتحدة<sup>١</sup>، فقد تصدى لهذا الموضوع من خلال المناقشات والقرارات التي اصدرها بهذا الخصوص واستنادا الى التساؤل المطروح والمتضمن مدى تأثير نزاعات المياه على السلم والامن الدوليين، ارتأينا ومن خلال هذا المبحث الاجابة على هذا التساؤل من خلال مطلبين، الاول سنخصه لبيان موقف مجلس الامن الدولي من تلك النزاعات والثاني لبيان نماذج من النزاعات الدولية التي نعتقد انها تؤثر على السلم والامن الدوليين.

### المطلب الاول: موقف مجلس الامن الدولي من نزاعات المياه

اهتم مجلس الامن الدولي بمسألة النزاعات الدولية الخاصة بالمياه اذ اعتبرها من المسائل المؤثرة على السلم والامن الدوليين، ان النظرة الموسعة على المسائل المائية نجد بان الوقت قد حان بقرار جذري يتخذه مجلس الامن في الامم المتحدة بشأن المياه والسلام والامن، ان هذا الاستنتاج يجد صداه في النقاشات الأخيرة التي دارت في اوساط مجلس الامن نفسه وذلك ما سيتم مناقشته في الفرعين التاليين ، الاول والذي سنتناول فيه الاجتماع الخاص بمجلس الامن رقم ٧٨١٨ في ٢٢/ تشرين الثاني ٢٠١٦ والمعني( صون السلم والامن الدوليين/ المياه والسلام والامن ) والثاني سنخصه لبيان اهم التدابير التي من الممكن ان يضطلع بها مجلس الامن.

### الفرع الاول : اجتماع مجلس الامن رقم ٧٨١٨ في ٢٢ تشرين الثاني ٢٠١٦ (المياه والسلام والامن)

عقد مجلس الامن اجتماعه برئاسة السنغال رقم ٧٨١٨ وللمرة الاولى ناقش المجتمعون الروابط بين المياه والسلام والامن، حيث كانت جلسة مفتوحة تمكنت فيها الدول الاعضاء خارج مجلس الامن من المشاركة ايضا، جاء في هذا الاجتماع بأنه وبحلول عام ٢٠٥٠ سيعيش شخص واحد من كل اربعة اشخاص في بلد يعاني من نقص في المياه العذبة، وان تغير المناخ سوف يؤدي الى تفاقم الصعوبات لاسيما في الاحواض المشتركة بين البلدان، ومن الضروري جدا تنسيق ادارة المياه لأكثر من ٢٦٠ من المجاري المائية الدولية وخزانات المياه الجوفية العابرة للحدود والتي تساويها تقريبا في العدد<sup>٢</sup>.

حيث يمكن ان تؤدي عدم امكانية الحصول على المياه الى تفاقم التوترات الطائفية، حيث اسهم التنافس على الموارد المائية الشحيحة في دارفور وافغانستان الى اثاره التوترات، وفي بيرو يعد تأثير الصناعات الاستخراجية على المياه من اكثر العوامل التي تؤدي الى اندلاع المظاهرات واعمال العنف ضد الشركات.

<sup>١</sup> - ميثاق الامم المتحدة. منشور على موقع مكتبة مينيسوتا لحقوق الانسان وعلى الرابط

التالي : <http://hrlibrary.umn.edu/arab/a001.html>

<sup>٢</sup> - اجتماع مجلس الامن رقم ٧٨١٨. صون السلم والامن الدوليين- المياه والسلام والامن، ١٤ تشرين الثاني ٢٠١٦ ، منشورة على موقع الامم المتحدة وعلى الرابط التالي :

<https://undocs.org/pdf?symbol=ar/S/PV.7818>

ومن الممكن ان تؤثر النزاعات الدولية ذاتها على امكانية الحصول على المياه النظيفة من خلال تدمير مرافق المياه ومحطات الطاقة التي توفر امدادات المياه وانهيار نظم الصرف الصحي، فقد ادت الضربات الجوية على مرافق المياه والمرافق الكهربائية في سوريا وتلوث موارد المياه الجوفية في غزة هو من الآثار السلبية للنزاع المسلح على المياه، وقد تسعى الاطراف المتحاربة للسيطرة على السدود على نهري دجلة والفرات والتي كانت من صميم العمليات العسكرية التي ينفذها تنظيم داعش الارهابي<sup>1</sup>.

ونظرا لخطر التحديات التي تواجه العالم بأكمله، نجد انه من الضروري ان ندرك امكانيات التعاون بشأن الموارد المائية المشتركة، لان ما يقارب ثلاثة ارباع الدول تتقاسم احواض الانهار او احواض البحيرات مع دول الجوار، ان المياه المشتركة كانت سابقا قاسم مشترك بين الدول وتعد تدبيرا هاما في بناء الثقة في النزاعات بين الدول وفي داخلها ايضا، وفي النصف الثاني من القرن العشرين تم التفاوض بنجاح على اكثر من ٢٠٠ معاهدة بشأن المياه، وعززت اتفاقيات الانهار الدولية الامن والاستقرار في احواض الانهار، حيث بقت المعاهدة الخاصة بنهر السند بين الهند وباكستان لعام ١٩٦٠ لمدة حربيين وواجهت العديد من الازمات والمواجهات الدبلوماسية، وايضا كان لتوقيع حكومات مصر واثيوبيا السودان على اعلان للمبادئ الخاصة بحوض نهر النيل اثر كبير في بناء الثقة بينهما، وفي حوض نهر السنغال كان للدول المتشاطئة بما في ذلك ( مالي- موريتانيا- السنغال) تاريخ طويل في ارساء حجر الاستقرار والسلام الاقليمي<sup>2</sup>.

هذه هي بعض الاعتبارات الاساسية ويضاف اليها بعض الجوانب المحددة من العلاقات بين المياه والسلام والامن تثر على العمل اليومي لمجلس الامن، حيث يرى خبراء النزاعات المسلحة المعاصرة ان المياه نادرا ما تكون السبب الوحيد للنزاع المسلح، لكن مسائل المياه غالبا ما تكون بين العوامل المساهمة الهامة، وفوق ذلك تصبح المياه عادة اداة عسكرية واستراتيجية اثناء النزاع المسلح، سلاحا حربيا يؤثر على السكان المدنيين في معظم الاحيان. بالإضافة الى ان مصادر المياه ومنشأتها هي من المجالات الرئيسية لاهتمام عمليات السلام وفي سياق بناء السلام، وكلاهما مهام اساسية للأمم المتحدة.

### الفرع الثاني: التدابير الاخرى التي يمكن لمجلس الامن ان يضطلع بها

مما سبق ذكره كانت هذه البدايات لمجلس الامن من اجل حماية الموارد المائية وضرورة قيام مجلس الامن بإقرار المياه على انها "عنصر حيوي للحياة البشرية"، وكما يمكن متابعة حماية المدنيين عن طريق القرار الذي اصدره مجلس الامن في ١٩٩٩ بشأن المياه والسلام والامن، والذي بدوره يلفت انتباه المجتمع الدولي الى مسائل محددة خاصة بالمياه وحماية البنى التحتية الخاصة بالمياه خلال فترة النزاعات المسلحة، والتي تعد من

<sup>1</sup>13- Jan Lindquist. Leif Olsson, Malin Falkenmark, conflict over water as a development constraint, university press, 1995. P 130.

<sup>2</sup>14- Edward H.P Brans, Esther J. de Haan. The Scarcity of Water, Emerging Legal and Policy Responses, Kluwer Law International, p152

المهام الاساسية التي يتولاها مجلس الامن والخاصة بعمليات الامم المتحدة لحفظ السلام لحماية المياه والبنية التحتية للمياه.

حيث ينبغي للهيئات التابعة لمجلس الامن ان تجعل حماية المياه من ضمن اولوياتها الدائمة، وان تقوم لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة بإدخال المياه الى اعمال اعادة الاعمار وبناء المؤسسات<sup>١</sup>. وان تقوم لجنة مكافحة الارهاب باستكشاف الطرق الاكثر فاعلية من اجل حماية البنية التحتية المائية، وعلى ما تقدم ذكره يمكن ان يكون لمجلس الامن دورا فعالا اكثر مما هو عليه الان في مجال المياه والسلم والامن عن طريق القيام بالتالي:

- ١- الاعتراف بالمياه " أصلا حيويا للبشر" وان يؤكد على ضرورة حماية المنشآت الخاصة بالموارد لمائية واعتبارها عنصرا مهما في حماية المدنيين اثناء النزاعات المسلحة، لذلك يجب ان لا يؤثر الهجوم المسلح على المياه وان لا يستخدم ايضا كسلاح حرب.
- ٢- تشجيع وقف اطلاق النار من اجل التزود بالمياه في النزاعات المسلحة، وتضمنين مسألة المياه في اتفاقيات السلام.
- ٣- التشديد والابقاء على كل القيود التي تخص البيئة اثناء النزاعات المسلحة، وتشجيع الاحكام المرتبطة بحماية البيئة والاتفاقيات البيئية اثناء فترات وقف اطلاق النار.
- ٤- تشجيع النشر السريع للعسكريين المختصين بالمياه اثناء عمليات السلام من اجل تأهيل وبناء نظم توريد المياه.
- ٥- دعوة باقي هيئات الامم المتحدة والدول الاعضاء لإيلاء موضوع المياه الاهمية القصوى على اعتباره اداة للسلام العالمي<sup>٢</sup>.

### المطلب الثاني: نماذج من نزاعات المياه التي تؤثر على السلم والامن الدوليين

الدول العربية هي من اكثر الدول معاناة لشح المياه في العالم، اذ يعيش ما يقارب ٣٦٢ مليون شخص في المنطقة في ظل شح مائي مطلق، وفي عام ٢٠١٥ افتقر ما يزيد عن ٥١ مليون شخص في المنطقة العربية الى خدمات مياه الشرب الاساسية، وتتفاقم هذه الازمة بسبب التلوث واثار تغير المناخ والاستخدام غير الكفوء للمياه وارتفاع عدد السكان، بالإضافة الى الاحتلال والنزاع الذي يحد من الحصول على المياه. ان ندرة المياه في المنطقة العربية يشكل تحديا للتنمية المستدامة، اذا يؤثر تفاقمه على الامن

<sup>١</sup> - قرار مجلس الامن رقم ١٢٦٩ في ١٩٩٩. صون السلم والامن الدوليين. منشور على

موقع الامم المتحدة وعلى الرابط التالي: [https://undocs.org/ar/S/RES/1269\(1999\)](https://undocs.org/ar/S/RES/1269(1999))

<sup>٢</sup> - منصور عادل. موارد المياه في الشرق الاوسط- صراع ام تعاون في ظل قواعد القانون الدولي. دار النهضة العربية، مصر، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٥٢٠.

المائي والذي بدوره على اعتبارات الامن الوطني والاقليمي<sup>١</sup>، لذلك سنتناول النزاع المائي بين العراق وتركيا في الرفع الاول من هذا المطلب

### الفرع الاول : النزاع العراقي - التركي

اثارت الحاجة الى مياه الانهار الكثير من النزاعات فيما بين الدول المشتركة في احواضها، والتي تم تسوية القسم منها عن طريق الاتفاقيات بين الدول المتشاطئة. ويعد العراق من الدول التي تشترك في مجاري المياه الدولية لاسيما حوضي دجلة والفرات مع تركي " وهي دولة المنبع لكلا الحوضين" فلم يكن العراق يعاني من اي مشكلة في مياه نهري دجلة والفرات الى ان ظهرت تغيرات اثر على معدلات استهلاك المياه في تركيا وسياستها المائية مع الدول المتشاطئة معها، الامر الذي ادى الى تازم في العلاقات العراقية- التركية وبسبب وجود الكثير من القضايا التي تؤثر في الامن الدولي والاستقرار الاقليمي في ١٥ المنطقة المهمة من العالم<sup>٢</sup>. وعلى الرغم من وجود قواعد القانون الدولي التي تنظم استغلال الانهار الدولية ووجود العديد من المعاهدات الدولية التي عقدت بين البلدين والتي تنظم استغلال هذه الانهار مثل معاهدة لوزان لعام ١٩٢٣<sup>٣</sup> واتفاقية الصداقة وحسن الجوار لعام ١٩٤٦، وبروتوكول التعاون الاقتصادي والفني لعام ١٩٧١، وعلى الرغم من المعاهدات والاتفاقيات التي عقدت الا ان تركيا استمرت بمشروعاتها ذات الطابع السياسي والامني، مستخدمة قدرتها في التحكم في القدرة على التصريف الطبيعي كورقة ضغط سياسية من اجل تحقيق برامج التعاون مع الدول الغربية واسرائيل ومن اجل الحد من القدرات الزراعية في العراق<sup>٤</sup>. ومع وجود القواعد القانونية الدولية التي تؤيد الحقوق الثابتة للعراق في مجرى نهري دجلة والفرات، لذلك يجب الرجوع اليها من اجل اثبات حقوقه السيادية. فمن المتوقع في المستقبل القريب ان يتفاقم النزاع بين العراق وتركيا تصل مرحلة الصدام السياسي والعسكري والاقتصادي من اجل السيطرة على مياه النهرين بدون تنسيق مع العراق، لاسيما استمرار رفض تركيا تطبيق المعاهدات الثنائية بين البلدين، وعدم تطبيق قواعد القانون الدولي بهذا

<sup>١</sup> - تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا، والخاص بمنظمة اليونسكو. التوجه نحو الامن المائي في المنطقة العربية، منشور على الرابط التالي

<https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/moving-towards-achieving-water-security-arab-region-arabic.pdf> :

<sup>٢</sup> - صاحب الربيعي. القانون الدولي وأوجه الخلاف والاتفاق حول مياه الشرق الأوسط، دار الكلمة، دمشق، ص ٣٣، ص ٣٥.

<sup>٣</sup> - معاهدة لوزان المعقودة في ٢٤ / تموز / ١٩٢٣ بين تركيا و دول الحلفاء.

<sup>٤</sup> - منى حسين عبيد. العلاقات العراقية - التركية واثرها في استقرار العراق، مجلة دراسات دولية، العدد ٦٠، ص ٩٩.

الخصوص واهمها قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الاغراض غير الملاحية لعام ١٩٩٧.<sup>١</sup>

### الفرع الثاني: النزاع بين مصر واثيوبيا حول سد النهضة

ان النيل هو اساس الحياة في مصر كونها احدى الحضارات النهرية كما هو الحال في حضارات العراق والهند والصين، وحتى نشأت الدولة المركزية المبكرة في مصر يرجع الى الحاجة الى تنظيم النهر وتوزيع مياهه لأجل العمران والزراعة، ومن هنا تبرز اهمية قضية سد النهضة . فقد تكون مصر مهددة فعليا في مياه النيل لأسباب غير طبيعية، واختلفت وجهات النظر حول مشروع السج النهضة واثره على مصر و فقد اعتبرها البعض لا يشكل اي اثر سلبي على مصر والبعض اعتبره تهديد خطر غير مسبق خاصة وان مصر تعتمد بنسبة ٩٥% على نهر النيل للوفاء باحتياجاتها من المياه وان انشاء هذا السد سوف يكون له اثر كبير على الانتاج والحياة بصورة عامة . فان انخفاض مياه النيل سوف يكون له اثرا سلبيا على المناخ والملاحة والثروة السمكية وله الاثر الكبير في توزيع سكان مصر، ان موضوع سد النهضة هو من المواضيع التي تعكس تراجع ثقل مصر دوليا وافريقيا وهو يعكس الانفصال بين اولويات النظام السياسي والمصالح الاستراتيجية للدولة ترك الساحة لأثيوبيا لبناء سمعة ونفوذ كبير بين شعوب افريقيا بسياسات اكثر شعبية وديمقراطية، وكذلك نشر السلام الاقليمي. وعلى الرغم من خيارات المواجهة التقنية والاستراتيجية التي من الممكن ان تقوم بها مصر، الان خيار الحرب غير مستبعد من قبل مصر خاصة اذا اضطرها التعنت الاثيوبي ففي المفاوضات الدولية ينتصر صاحب السقف الاعلى كما ان التهديد بالحرب والاضرار بالاستقرار والتشديد الاعلامي والسياسي يمثل بذاته ورقة ضغط على كافة الاطراف الاقليمية والدولية من اجل التوقف عن اللامبالاة بالحقوق المصرية، واجبارها على التدخل من اجل احقاق العدالة في القضية المصرية.<sup>٢</sup>

### المبحث الثالث: التعاون الدولي بشأن المياه العابرة للحدود في القانون الدولي

١ - مستقبل النزاع على المياه بين العراق وتركيا" التحديات والحلول " بحث منشور في مجلة تكريت للعلوم السياسية. في ٢٠١٩. ص ٣٥.

٢ - صابر أمين سيد دسوقي . التقييم الجغرافي لسد النهضة وتأثيره على مصر. ورق ضمن المؤتمر الجغرافي الأول للموارد المائية في الوطن العربي بين المعوقات وآفاق التنمية، (جامعة المنوفية -كلية الآداب -مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية، ٢٠١٧م)، ج ١ ص ٥١،

٣ - مجدي عبد الهادي. سد النهضة بين مصر واثيوبيا ابعاد الازمة والمواجهة، مركز الجزيرة للدراسات. ٤ تشرين الثاني ٢٠١٩. منشور على الرابط التالي :

يتكون القانون الدولي للمياه من مجموعة من المبادئ والمعايير الموجودة في القانون الدولي الخاص بالمياه والتي توفر ادوات عملية للدول المتشاطئة من اجل تحديد الحلول المفيدة للجميع، وذلك عن طريق تسهيل النقاشات والتعاون بين الدول من اجل الحفاظ قدر الامكان على السلم والامن الدوليين وعدم تعرضهما للخطر، وستتناول في المطلب الاول اهم اتفاقيات القانون الدولي الخاصة بالمياه، وفي الفرع الاول اتفاقية الامم المتحدة للمجاري المائية لعام ١٩٩٧ والتي توضح الطبيعة الخاصة للقانون الدولي للمياه.

**الفرع الاول: اتفاقية الامم المتحدة حول الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية لعام ١٩٩٧.**

وهي وثيقة اقرتها الامم المتحدة عام ١٩٩٧ تتعلق باستخدامات والحفاظ على كل المياه العابرة للحدود الدولية بما فيها المياه السطحية والمياه الجوفية، وهي الاتفاقية الوحيدة التي تغطي المياه العذبة المشتركة وتطبق بشكل عالمي، وهي اتفاقية اطارية، اي توفر اطارا للمبادئ والقواعد التي من الممكن ان تطبق وتعدل لتلائم السمات المميزة للمجاري المائية الدولية، فقد تم ابرامها بوصفها ملحقة بقرار الجمعية العامة ٥١/٢٢٩ عام ١٩٩٧. ان من اهم المبادئ التي تنظم التشارك بالمياه هما مبدأ الاستخدام المنصف والمعقول للمجرى المائي، ومبدأ الالتزام بعدم التسبب بضرر جسيم وفقا للمادتين " ٥، ٧" ويكمل احدهما الاخر، ويعتبران الدليل لأي دولة يوجد فيها مجرى مائي مشترك، فعند اتخاذ اي قرار يجب على الدول ان تفكر في الاثار التي من الممكن ان ينتجها على الدول الاخرى، مع ضرورة التزام الدول المتشاطئة بالأخذ بالحسبان العوامل الجغرافية والخريطة الهيدرولوجية والمناخية والبيئية، وتنص الاتفاقية في المادة ٣٣ على وجوب تجنب النزاعات او تسويتها سلميا من خلال الوسائل الخاصة بتسوية المنازعات الدولية، او من خلال لجنة تقصي الحقائق التي من الممكن ان تنشأ لهذا الغرض، وبناءً على طلب احد اطرافها.

**الفرع الثاني: اتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية (اتفاقية هلسنكي) ١٩٩٢.**

لقد ساهمت هذه الاتفاقية بوضع اتفاقات عابرة للحدود وعززت التعاون على الصعيدين السياسي والتقني في عموم اوروبا، وبحكم طبيعة الاتفاقية المرنة فهي قابلة للتطبيق في حالات مختلفة جدا، فقد وفرت هذه الاتفاقية منبرا حكوميا دوليا لمناقشة المسائل المتعلقة في مجال المياه العابرة للحدود، فهي توفر اطار قانوني دولي متين وتساعد الدول على المشاركة في صنع القرارات وتستفيد كل دولة طرف في اتفاقية المياه من الخبرة المكتسبة في اطار هذه الاتفاقية، فمن الممكن ان تسفيد دولة تعاني من الفيضانات والجفاف المتكرر من الانشطة التي تقام داخل اطار الاتفاقية والخاصة بتغيير المناخ وفي

١ - معاهدة الامم المتحدة الخاصة باستخدام مجاري المياه الدولية لأغراض غير ملاحية ١٩٩٧، منشورة على الرابط التالي :

مجال الفيضانات العابرة للحدود، وان المشاركة في المنبر الحكومي الدولي الذي توفره اتفاقية المياه تساعد على منع التوترات والخلافات والاختلافات الممكنة وبالتالي تساهم في صون السلم والامن الدوليين<sup>١</sup>.

### المطلب الثاني: تقرير الفريق العالمي المعني بالمياه والسلام

تعد مسألة المياه احدى المسائل المشتركة في مستقبل الدول المشترك، مما تحتم تعاون الدول فيما بينها في مجال المياه، وظهر هذا الامر في النصوص الصريحة التي صيغت فيها اهداف الالفية للتنمية الصادرة عن الامم المتحدة في عام ٢٠٠٠ وما لحقها من اهداف التنمية المستدامة للعام ٢٠١٥، غير ان مسألة المياه تعد من اهم المسائل التي يتم التعاون بها على الصعيد الدولي، فقد اصبحت المشاكل المائية اكثر المسائل محورية في النزاعات المسلحة، والتي تدق ناقوس الخطر وتذكرنا بالرابط الجوهرى بين المياه والامن والسلام<sup>٢</sup>.

اجتمع الفريق المعني ٤ مرات من ٢٠١٥ ولغاية ٢٠١٧ والذي اكد على ضرورة التعاون بشأن المياه العابرة للحدود كونها اداة مهمة في احقاق الاستقرار والسلام العالميين، حيث ركز على ضرورة احرار التقدم بشأن الدبلوماسية المائية وتعزيز الانشطة التي ترمي استنهاض فكرة المياه من اجل السلام، والذي اوصى بضرورة انشاء مرصد عالمي للمياه والسلام ليكون اداة للدبلوماسية المائية من اجل تطوير القانون الدولي الخاص بالمياه. ومن اهم التوصيات الي تمخضت عن هذا التقرير هو ضرورة اقامة مرصد عالمي للمياه والسلام، والتأكيد على اللجوء للوسائل السلمية من اجل فض المنازعات التي تنشأ عن المياه.

### الفرع الاول: اقامة مرصد عالمي للمياه والسلام

ان انشاء مرصد عالمي معني بالمياه والسلام يكون اختصاصه تقديم المساعدة للحكومات من اجل استخدام المياه كأداة في تجنب النزاعات ومن اجل تطوير اليات التعاون وانشطة بناء السلام، اما الغاية من انشاء هذا المرصد فهو من اجل السلام ومن خلال:

- ١- تسليط الضوء لاستخدام المياه من اجل السلام.
- ٢- تقديم الخبرة والمساعدة لحكومات الدول.
- ٣- خلق علاقة بين المنظمات الدولية والحكومات في كل ما يتعلق بالمياه.
- ٤- تسليط الضوء على أنشطة وانجازات المنظمات التي تعمل بنجاح في مجال المياه.
- ٥- تسهيل نشاطات شبكة عمل مختارة من المؤسسات الاقليمية التي تمارس هذه الاعمال والتي تستخدم المياه كأداة للسلام.

<sup>١</sup> - اتفاقية هلسنكي الخاصة بحماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود، منشورة على موقع الامم المتحدة وعلى الرابط التالي :

[https://unece.org/DAM/env/water/publications/WAT\\_52/ECE\\_MP\\_WAT\\_52\\_Arabic\\_WEB.pdf](https://unece.org/DAM/env/water/publications/WAT_52/ECE_MP_WAT_52_Arabic_WEB.pdf)

<sup>2</sup>26- Brahma Chellaney. War, peace, and war, published by roman, p 35.

٦- التدريب على مهارات الدبلوماسية المائية وتطويرها.  
٧- متابعة وتقييم ورفع التقارير عن الدمار الذي يلحق بإمدادات المياه والصرف الصحي في حالات النزاع المسلح.<sup>١</sup>

ومن الممكن ان يعمل المرصد العالمي مع المنظمات والمراكز وعلى كل من الصعيدين العالمي و الاقليمي، من اجل الاستفادة من امكانات المياه في بناء السلام، ويقوم المرصد العالمي للمياه والسلام بالتركيز على التعاون مع المراكز المائية الاقليمية متعددة المبادرات والاطراف، من اجل تعزيز مبدأ المياه من اجل السلام.

### الفرع الثاني: فض نزاعات المياه الدولية بالوسائل السلمية

ومن اهم ما جاء به هذا التقرير هو ضرورة الالتزام باليات معينة من اجل فض النزاعات بين الدول حول امور المياه والتي تعد احد الجوانب المهمة للتعاون الدولي لكونها احد الامور المهمة التي تعزز التعاون المائي في المستقبل، حيث تنص م ٣٣ / ف١ من ميثاق الامم المتحدة على مبدأ حرية اختيار الوسيلة لفض المنازعات الدولية، عن طريق قيام الدول بالبحث عن حلول لأي خلاف قد يؤدي استمراره الى تهديد السلم والامن الدوليين، من خلال التفاوض والتحقيق والوساطة او المصالحة والتحكيم والتسوية القضائية واللجوء الى المنظمات الاقليمية او غيرها من الوسائل السلمية التي يختارها الاطراف، فوجود الزام قانوني لتسوية النزاعات سلميا، وهذا الالتزام ذا سلطة عالمية وان اختيار تلك الاداة يعود للدول الاطراف، ولمجلس الامن بموجب ميثاق الامم المتحدة صلاحية دعوة الاطراف المتنازعة الى فض النزاع احدى الوسائل المذكورة اعلاه، ولا يوجد تسلسل معين ممكن ان يستخدم لفض النزاعات فأى وسيلة ملائمة لفض النزاع مقبولة، فقد تم تسوية العديد من النزاعات ذات العلاقة بالمياه من خلال التحكيم ومحكمة العدل الدولية.<sup>٢</sup>

### الخاتمة

من الضروري جدا دراسة العلاقة بين المياه والسلم والامن الدوليين لان المياه قد تكون دافعا للعمليات العدائية بين الدول وتشجع على اعمال العنف المحلية وايضا الاثار التي قد تسببها النزاعات المسلحة على المياه، فتأمين الوصول الى المياه وحماية مواردها يسهمان في الحيلولة دون حدوث النزاعات، ولان حق الحصول على مياه الشرب يلعب دورا متزايدا في النظام القانوني الدولي، فقد تغيرت معالم الحفاظ على السلم والامن الدوليين فبعد ان كانت تشمل حماية اراضي الدولة وسيادتها، اصبحت في الوقت الحاضر تنصب على امور اخرى مثل المياه وصبح مصطلح الحفاظ على السلام والامن

<sup>١</sup> - تقرير الفريق العالمي رفيع المستوى المعني بالمياه والسلام. منشور على الرابط التالي :

[https://www.genevawaterhub.org/sites/default/files/atoms/files/tbqfull\\_0.pdf](https://www.genevawaterhub.org/sites/default/files/atoms/files/tbqfull_0.pdf)

<sup>٢</sup> - ميثاق الامم المتحدة ، م ١١ ، منشور على موقع جامعة مينيسوتا لحقوق الانسان، وعلى الرابط اعلاه .

الدوليين ينصب على معالم اخرى تشكل الجوانب الاقتصادية والبيئية فضلا عن الجوانب العسكرية.

### النتائج والتوصيات

تعد قضية المياه وبدون شك من اهم التحديات الرئيسية للقرن الحادي والعشرين. يحتاج العالم الى اعادة التفكير في منهجه اتجاه المياه كونها مسألة بقاء. ان كمية ونوعية المياه هي مشكلة متنامية في العديد من دول العالم التي تعاني من الاجهاد المائي، ومما يفاقم من حدة المشكلة هو التغير المناخي الذي يشهده العالم والذي تبرز اثره في الجفاف والفيضانات وذوبان الجليد، ومما يزيد من هذه المخاطر هو استخدام المياه كأداة للحرب، مما اصبح يهدد الامن والسلام العالميين اكثر من اي وقت، وفي نفس الوقت تعتبر المياه اداة قوية لتعزيز التعاون، فهي اقوى حافز من اجل التوصل الى اتفاق بين اصحاب المصلحة، وكلما كان دورهم كبيرا في هذا الاتفاق كلما كان الاتفاق مستقر وطويل الامد، وان انشاء جمعيات مستخدمى احواض الانهار تعد عوامل تحفيزية من اجل الحوار والتعاون وتحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل.

ومن اجل جعل المياه اداة للسلام، ومنع النزاعات المرتبطة بالمياه يجب التصدي لتحديات المياه بطريقة متكاملة وشاملة على كل المستويات سواء كان ذلك بتشجيع ممارسات جديدة او عن طريق دبلوماسية المياه او تعزيز القانون الدولي، من اجل بداية حقبة جديدة من التعاون حول المياه ، الامر الذي يعزز حقوق الانسان والتنمية والسلام والامن في جميع انحاء العالم، لذلك وبعد بحثنا هذا نتوصل الى جملة من التوصيات :

١- يجب اعادة النظر في النهج العالمي اتجاه قضايا المياه وذلك بسبب ندرة المياه وتدهور جودتها مما يسبب زيادة مخاطر النزاع حول المياه. وينبغي ايلاء الاهتمام العاجل واجراء الدراسات المستفيضة لموضوع الترابط بين المياه والسلام والامن.

٢- ان يقوم مجلس الامن بوضع اطارا للسياسة العامة لحماية الموارد المائية ومنشأتها في النزاعات المسلحة.

٣- ان تعقد الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤتمر دولي حول التعاون بشأن المياه من اجل صياغة اطار استراتيجي للتعاون الدولي بشأن المياه وبرنامج عمل يحدد الاولويات للسنوات الخمس القادمة.

٤- التأكيد على ضرورة قيام الدول التي تشارك بالموارد المائية العابرة للحدود) كالأنهار والبحيرات ومستودعات المياه الجوفية) ان تبرم اتفاقيات المياه العابرة للحدود، وفي حال وجود مثل هذه الاتفاقيات فنوصي بتعزيزها جنبا الى جنب مع القانون الدولي للمياه.

٥- دعم دور منظمات المجتمع المدني من اجل التثقيف بشأن المياه العابرة للحدود ومن اجل متابعة تطبيق القانون الدولي للمياه.

## قائمة المصادر

### أولاً: الكتب والدراسات:

١. حسين قادري. النزاعات الدولية- دراسة وتحليل. دار الكتاب الثقافي، عمان، الاردن. ٢٠٠٨.
٢. عبد القادر زغير مخادمي. الامن المائي العربي بين الحاجات والمتطلبات. دار الفكر، ١٩٩٩.
٣. صاحب الربيعي. القانون الدولي وأوجه الخلاف والاتفاق حول مياه الشرق الأوسط ، دار الكلمة، دمشق.
٤. صابر أمين سيد دسوقي . التقييم الجغرافي لسد النهضة وتأثيره على مصر. ورق ضمن المؤتمر الجغرافي الأول للموارد المائية في الوطن العربي بين المعوقات وأفاق التنمية، جامعة المنوفية -كلية الآداب -مركز البحوث الجغرافية والكاتوجرافية، ٢٠١٧م.
٥. منى حسين عبيد. العلاقات العراقية -التركية واثرها في استقرار العراق، مجلة دراسات دولية، العدد ٦٠.
٦. ميرل مارسيل. سيسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة حسن نافعة، المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٦، ١ط.
٧. معروف خلدون ناجي. تسوية المنازعات الدولية (مع دراسة مقارنة لبعض مشكلات الشرق الأوسط)، مكتبة غريب، القاهرة، بدون سنة النشر.
٨. منصور عادل. موارد المياه في الشرق الاوسط- صراع ام تعاون في ظل قواعد القانون الدولي. دار النهضة العربية، مصر، القاهرة، ١٩٩٦.
٩. المياه والسلم الدوليان. مختارات من المجلة الدولية للصليب الاحمر، المجلد ٩٢، العدد ٨٧٩، ايلول ٢٠١٠.
١٠. مستقبل النزاع على المياه بين العراق وتركيا" التحديات والحلول " بحث منشور في مجلة تكريت للعلوم السياسية. في ٢٠١٩.

### ثانياً: التقارير

١. تقرير الامم المتحدة في اليوم العالمي للمياه عام ٢٠٠٤ ، منشور على الموقع الرسمي للأمم المتحدة وعلى الرابط التالي <https://news.un.org/ar/story/2004/03/20512>.
٢. مذكرة صادرة عن الامانة العامة للأمم المتحدة عن السلام والامن: التعاون في مجال المياه العابرة للحدود في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، منشور على الرابط التالي : <https://undocs.org/pdf?symbol=ar/A/64/692>.
٣. اجتماع مجلس الامن رقم ٧٨١٨. صون السلام والامن الدوليين- المياه والسلام والامن، ١٤ تشرين الثاني ٢٠١٦ ، منشورة على موقع الامم المتحدة وعلى الرابط التالي : <https://undocs.org/pdf?symbol=ar/S/PV.7818>.
٤. تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا، والخاص بمنظمة اليونسكو. التوجه نحو الامن المائي في المنطقة العربية، منشور على الرابط التالي <https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publication-s/files/moving-towards-achieving-water-security-arab-region-arabic.pdf>.
٥. مجدي عبد الهادي. سد النهضة بين مصر واثيوبيا ابعاد الازمة والمواجهة، مركز الجزيرة للدراسات. ٤ تشرين الثاني ٢٠١٩. منشور على الرابط التالي :

[https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/reports-ar/documents/6faffc92dade44b594a2a4da4477bc03\\_100.pdf](https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/reports-ar/documents/6faffc92dade44b594a2a4da4477bc03_100.pdf)

٦. تقرير الفريق العالمي رفيع المستوى المعنى بالمياه والسلام. منشور على الرابط التالي :  
[https://www.genevawaterhub.org/sites/default/files/atoms/files/tbg\\_full\\_0.pdf](https://www.genevawaterhub.org/sites/default/files/atoms/files/tbg_full_0.pdf)

### ثالثاً: الاتفاقيات الدولية

١. ميثاق الامم المتحدة  
٢. معاهدة لوزان المعقودة في ٢٤/ تموز /١٩٢٣ بين تركيا و دول الحلفاء.  
٣. معاهدة الامم المتحدة الخاصة باستخدام مجاري المياه الدولية لأغراض غير ملاحية ١٩٩٧، منشورة على الرابط التالي :  
[https://legal.un.org/avl/pdf/ha/clnuiw/clnuiw\\_a.pdf](https://legal.un.org/avl/pdf/ha/clnuiw/clnuiw_a.pdf)

٤. اتفاقية هلسنكي الخاصة بحماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود، منشورة على موقع الامم المتحدة وعلى الرابط التالي :  
[https://unece.org/DAM/env/water/publications/WAT\\_52/ECE\\_MP\\_WAT\\_52\\_Arabic\\_WEB.pdf](https://unece.org/DAM/env/water/publications/WAT_52/ECE_MP_WAT_52_Arabic_WEB.pdf)

### رابعاً: المصادر الاجنبية:

1. -International Water Disputes: A New Breed of Claims, Claimants, and Settlement Institutions I I W R A, Water International, Volume 31, Number 1, March 2006.
2. Mary E. Morris. water scarcity and security concern in the middle east. Emirates center for strategic studies and research. 1998, p31.
3. Commission on Human Security, Human Security Now, 2003, p. 15, available at: <http://www.humansecurity-chs.org/finalreport/English/FinalReport.pdf> (last visited 7 September 2010).
4. Jan Lindquist. Leif Olsson, Malin Falkenmark, conflict over water as a development constraint, university press, 1995.
5. Edward H.P Brans, Esther J. de Haan. The Scarcity of Water, Emerging Legal and Policy Responses, Kluwer Law International, p152
6. Brahma Chellaney. Warwe, peace, and war, published by roman, p 35.